قرطاس

▪ أحمد عبد الحسين

حكومة سوق مريدي

في مثل هذا اليوم من العام الماضي قامت قواتنا الباسلة بعملية بطولية حين اعتقلتْ أربعة شبّان كانوا يتظاهرون سلمياً في ساحة التحرير، هم كلّ من: مؤيد الطيّب، علي الجاف، أحمد البغدادي وجهاد جليل. ولم تكن البطولة في الاعتقال نفسه، فالاعتقالات كانت قائمة على قدم وساق، لكنّ بسالة من قام باعتقالهم تمثلتْ بالطريقة المبتكرة: وضعوهم. بعد أن عصبوا أعينهم. في سيّارة إسعاف، ثم وبعد أيام من الاعتقال لم يجدوا ما يدينونهم به فدسّوا لهم هويّات مزوّرة وأرادوا محاكمتهم بتهمة تزوير وثائق رسميّة.

لا أعرف كيف مرّ الأمر وقتها بشكل عابر. كان علينا أن نسجّل هذا الفعل براءة اختراع للحكومة، فربما هي المرة الأولى في تأريخ العراق تقوم فيها الحكومة بتزوير وثائق رسميّة لتوريط مواطنيها، أم لعلّ الأمر حدث كثيراً ولا ندري؟ لعلّ هناك أناساً هم الآن في السجن بسبب تزوير وثيقة كان مزوّرها الحقيقيّ الحكومة الموقّرة.

في ما مضى، في الزمن الغابر، كان من يريد خداع الحكومة والنفاذ بجلده يضطر إلى تزوير هويّة بغير اسمه لينجو، سوق مريدي الشهير كان موئلاً للمزوّرين الذين كنا نرى أنهم يقومون بفعل بطوليّ لأنهم يسهمون في نجاة معارضين لصدام أو الحفاظ على حياة من لا يريد أن يشارك في حروبه العبثية.

انتهى الزمن الغابر وجاء زمن أغبر، انتقل التزوير من سوق مريدي إلى المنطقة الخضراء، صارت الحكومة نفسها بجلالة قدرها تباشر عمل تزوير الهويّات، لا لأجل الحفاظ على مواطنيها بل لتوريطهم. والآن صرنا نعرف أين ذهب أولئك المزوّرون الذين كنا نعتبرهم معارضين، كما نعرف أين ذهب أولئك المعارضون القدامى الذين أصبحوا اليوم مزوري شهادات ومزوّري ضمائر في حكومة ضربها تسونامي التزوير فصارت تزوّر هويّات لتشويه سمعة متظاهرين شبّان هم من خيرة أبناء العراق.

اعتقال الشبّان الأربعة، وقبله اعتقال أربعة آخرين هم الشهيد :هادي المهدي، علي السومري، علي عبد السادة وحسام السراي، وقائع لا يجب أن تنسى ببساطة، على الجميع أن يوثق هذا بتفاصيله، لأنّ يوماً قادماً لا محالة سنحتاج إلى هذا التدوين لمحاكمة مجرمين استهتروا بحياة الناس.

لنقم بفعل ضدّ التزوير. لنجمع الحقائق، نسرد القصة كاملة، أشخاصها موجودون وشهودها، يجب ألا نؤكد صورتنا التي يعرفها العالم عنا باعتبارنا شعبٌ نسّاء، ننسى ما يحيق بنا بسرعة. لتكن لنا ذاكرة قويّة، لأن الحكومة التي تزوّر الهويّات للمواطنين لتوريطهم، والشهادات العليا لأعضائها، ستزوّر التأريخ حتماً.

في مثل هذه الأيام كانت الحكومة بكامل جبروتها ضعيفة هشة أمام شبّان بأجساد غضة وأرواح نيّرة، فلم تجد مفراً من أن تلجأ للتزوير شأنها شأن حكومة سوق مريدي أيام زمان!

رأي في المحور السادس من اتفاق أربيل

بدءاً وقبل مناقشة بنود الوثيقة الصادرة عن مؤتمر أربيل الأول (2012) لابد من أن نشير إلى أنّ إطلاق وصف (اتفاقية) على الوثيقة غير دقيق ذلك أن "الاتفاقية" كمصطلح قانوني لها مفهوم محدد في أدبيات القانون الدولي العام ينصرف إلى الاتفاق الذي يعقد بين أشخاص هذا القانون وهي الدول والمنظمات الدولية وليس الأشخاص الذين يمثلون كيانات أو أحزابا سياسية على المستوى الداخلي لكل دولة ،لذلك فإن الأصح إطلاق وصف (اتفاق) بدلاً من (اتفاقية) عليها.

جهود مكثفة للخروج من المأزق السياسي

□ د. علي كاظم الرفيعي

ما تضمنته الوثيقة الصادرة عن اتفاق أربيل يعكس رؤية الأحزاب السياسية التي شاركت في الاجتماع لما ينبغي أن تقوم عليه العملية السياسية في العراق. إذ تضمن الاتفاق محاور عديدة تتعلق بالجانب السياسي والإداري والمالي والتشريعات المطلوبة وتفعيل الدور الرقابي على مؤسسات الدولة.

إن معظم هذه المحاور جاءت منسجمة مع الدستور وتعكس طروحات وطنية يتفق عليها أغلب العراقيين من أحزاب مشاركة في السلطة حاليا وخارجها ولكن للأسف الشديد ما تضمنه المحور السادس من الاتفاق تحت عنوان (تحقيق التوازن الوطني) كان مخيباً للآمال المعلقة على اجتماع أربيل ،إذ عكست بنود هذا المحور العقلية والروح النفعية للأحزاب المشاركة في الحكومة التي تشكلت في النصف الثاني من عام ٢٠١٠ والتي أطلق عليها المشاركون فيها وصف "حكومة التوافق" أو "حكومة الشراكة الوطنية" والتي لم تحقق برنامجها السياسي والاجتماعي بسبب فشل الأحزاب المشاركة فيها وليس حزباً واحداً بعينه ،إذ استمرت المماحكات والاتهامات في ما بينهما ومحاولة كل منها إسقاط الآخر مما خلق حالة من التذمر واليأس لدى المواطن العراقي الذي لم يلمس تحسناً أو تقدماً على صعيد الواقع في الخدمات المقدمة من أجهزة الدولة وانتشار الفساد المالي والأدبي وارتفاع نسبة البطالة.

ظل اجتماع أربيل محاطاً بالسرية ولم تنشر الوثيقة الصادرة عنه إلا مؤخراً بعد مطالبة الجميع بنشرها ولا نعلم السر في تأخر نشرها.

ما دفعنا إلى كتابة هذا المقال هو ما ورد في الاتفاق بشأن التوازن في المناصب القيادية في الدولة والدعوة إلى شرعنه هذا التوازن بقانون يسن من قبل مجلس النواب يتضمن توزيع المناصب القيادية في الدولة والدعوة إلى شرعنه هذا التوازن بقانون يسن من قبل مجلس النواب يتضمن توزيع المناصب القيادية في الدولة والتي تلي الوزير وهي :

- وكلاء الوزارات
- السفراء
- الهيئات المستقلة والمفوضية
- المدراء العامون فما فوق ما يقابله من قيادة فرق.

لم يوضح اتفاق أربيل المعايير والآلية التي ستعتمد هذا التوازن الأمر الذي يبدو واضحاً انه سيكون مرهوناً بالمساومات كما اعتاد العراقيون مشاهدته منذ التغيير ولحد الآن.

إن دوافع الحال منذ عام ٢٠٠٣ تؤشر منهج المحاصصة الطائفية والإثنية الذي تتبعه الأحزاب المشاركة في السلطة في اختيار وزرائها والمستويات الأدنى في الهرم الإداري. ويبدو أن قانون التوازن الذي طالب المؤتمر في أربيل بسنه من قبل مجلس النواب يراد له أن يقوم على نفس النهج وهو ما سيؤدي إلى انتشار وباء الطائفية والنفعية حتى في أصغر حلقات الوظيفة العامة في الدولة طالما أنها تعتمد المحاباة وشراء الولاء من الآخرين.

نعم لا يمكن لأحد أن ينكر وجود هذا التقسيم الطائفي والإثني – وليس التوازن – في المناصب الملحّة في جسم الدولة حالياً وهو أمر يؤسف له ،ولكن الخطورة كل الخطورة تكمن في التوجه إلى شرعنتها من خلال قانون خاص بها. إذا كان أحد الأحزاب السياسية هو المستحوذ على أهم المواقع خصوصاً في الوزارات والأجهزة الأمنية كما ترى الأحزاب الأخرى فإن علاج هذا الأمر لا يكون من خلال روحية رد الفعل بارتكاب خطأ أشد ،ونقصد بذلك شرعنة هذا التصرف الذي سيؤدي إلى نخر جسم الدولة بالمحسوبية والفساد.

التوازن هو عنوان للتفرقة ،فحيثما يتم الحديث عن نسب مكونات الشعب العراقي في هرم الدولة ، إنما ذلك فيه تكريس للتفرقة وخروج فاضح عن احترام حقوق الإنسان ومبادئ المساواة وتكافؤ الفرص التي كفلها دستور العراق بالمواد (١٤ و ١٦) ،والمفروض أن يكون حق المواطنة في المقام الأول ولا شيء يعلو عليه، حق المواطنة والهوية العراقية هو الأساس والموجّه للعملية السياسية.

ما نصيب العراقيين من المكونات الدينية الصغيرة في العراق ؟ ما نصيب العراقيين من غير المنتمين للأحزاب المتنفذة في السلطة والتي تتسم بطابع الطائفية والمذهب الديني والقومي؟ ما نصيب العراقيين من غير الملتزمين دينياً على سبيل الافتراض ؟ إن المعايير السليمة في استغلال المواقع والوظائف في الدولة ينبغي أن تتم على أساس الخبرة والكفاءة والتحصيل العلمي بغض النظر عن الانتماء إلى الطائفية أو المذهب الديني أو القومي . التوازن ينبغي أن يتحقق في الوزارات التي تصدر عن مراكز عديدة في الدولة الاتحادية، ينبغي أن يتحقق التوازن في المشاريع التي تخص إقليم كردستان والمحافظات على أسس علمية واقتصادية مدروسة. التوازن يتطلب تشريع القوانين التي تصب في هذا الاتجاه ونذكر على سبيل المثال تشريع قانون مجلس الاتحاد ليكون هيئة تشريعية أخرى إلى جانب مجلس النواب .

جميل جداً أن يشير اتفاق أربيل إلى اعتماد مبدأ الكفاءة والمهنية في العمل وأن يشير إلى ضرورة الإسراع في تشكيل هيئة مجلس الخدمة العامة الاتحادية الذي سيتولى إدارة الوظيفة العامة في البلاد وينتج فرص العمل للعراقيين دون تمييز ،لكن هذه الإشارة في اتفاق أربيل تتناقض تماماً مع الدعوة إلى سن قانون التوازن الذي لبّه ومحتواه التفرقة وعدم العدالة. ضحية هذه السياسة هم أفراد الشعب العراقي وبالأخص المواطن الضعيف. ألم تكفنا سياسة تهميش هؤلاء الناس وغلق فرص العمل أمامهم منذ عام ٢٠٠٣ ولحد الآن؟!

ألم تكفنا طريقة وأسلوب توزيع المواقع الوظيفية في الدولة من أعلى المواقع وحتى أصغر الحلقات على اعتبارات الطائفية والعرف وعلاقات القربى والمصاهرة؟ كل هذا التوزيع غير العادل كان على حساب الفقراء من الناس الذين ليس لهم صلة بالشخصيات والأحزاب المؤثرة في الدولة. هل نواصل بعد تسع سنوات من التغيير نفس النهج ؟إنه لأمر مؤسف حقاً ولكن في الوقت نفسه ينبغي أن يكون لكل عراقي غيور على المصلحة الوطنية موقف واضح في نبذ هذا النهج بمختلف الأساليب السلمية.

إن مقالنا هذا ماهو إلا نداء نوجهه إلى أصحاب اتفاق أربيل لتدارك هذه الخطيئة ،إلى كل عراقي وطني يطمح إلى قيام مجتمع مدني سليم يقوم على أسس ديمقراطية ويحقق المساواة والعدالة التي أكدها دستور العراق ،أن يكون له موقف إزاء مثل هذه المشاريع التي تؤدي إلى تمزيق المجتمع العراقي سواء وردت في اتفاق أربيل أو غيره . كما نوجه النداء إلى السيدات والسادة أعضاء مجلس النواب من أجل الانتباه إلى خطورة هذا الأمر وتحمّل مسؤوليتهم التاريخية في التصدي لمشاريع القوانين التي ستؤدي في النتيجة إلى شرعنة الطائفية والفساد.

سياسة جر الحبل!

لعبة جر الحبل التي يلعبها الفرقاء السياسيون ما زالت فصولها مستمرة رغم معرفتهم أن الرابح فيها سيرجع خطوات عدة إلى الوراء ليخسر من رصيده الكثير. فالأزمة السياسية التي يشهدها البلد ليست خافية على أحد ووصلت إلى حد قد يهدد بانفراط عقد الشراكة الوطنية، الذي تشكلت على أساسه الحكومة الحالية وفقا لاتفاق أربيل، وكانت المحصلة النهائية للأداء الحكومي هو إعادة إنتاج الأزمات سواء مع خصوم تقليديين أو حلفاء ستراتيجيين .

□ سليمة قاسم

فما أن تلوح في الأفق بوادر لحل أزمة ما حتى تبرز علامات أزمة جديدة أشد وطأة من سابقتها فبعد الانسحاب الأميركي كانت قضية الهاشمي والمطلك تبعها الخلاف بين الإقليم والمركز حول العقود النفطية وقبلها كانت قضية مفوضية الانتخابات واعتقال رئيسها. وكانت القوى المتنفذة قد اتفقت على عقد ما اصطلح على تسميته المؤتمر الوطني أو الاجتماع الوطني قبل أشهر عدة، للخروج من الأزمة المستعصية التي سببتها سياسة المحاصصة والركض وراء المصالح الفئوية الضيقة بعيدا عن التفكير بمصالح الوطن العليا، دون أن يتم تحديد موعد لعقده حتى الآن، ومن الغريب أن اتفاقات الفرقاء السياسيين تحاط بسرية تامة ولا يعرف المواطن عنها شيئا ،أما خلافاتهم فيتم نشرها على الملأ ليعلم بها القاصي والداني رغم انعكاساتها السلبية على الشارع. فقد شكل المالكي حكومته الأخيرة عن طريق عقد تحالفات مع الكتل الأخرى وليس عن طريق صناديق الاقتراع ، وكتلته لم تحصل على عدد المقاعد المطلوبة التي يمكنها من تشكيل الحكومة بمفردها، الأمر الذي دفعه إلى تقديم تنازلات كثيرة، أضعفت حكومته منذ بدء تشكيلها، وفرضت عليه ترشيحات من قبل الكتل التي كانت سببا في مجيئه للسلطة وتم اختيار الوزراء توافقيا لا على أساس الخبرة والكفاءة. وكان من نتائج ضعف الحكومة الحالية عجزها عن تنفيذ برامجها المختلفة وبقاء الوزارات الأمنية بيد رئيس الحكومة، الأمر الذي يشكل رسالة غير مطمئنة لشركائه في العملية السياسية، أما بناء المؤسسات الدستورية فلم يتم بطرق مهنية، وتحولت الحكومة من كونها صاحبة برنامج لإدارة الدولة، إلى أداة للهيمنة على مقدرات البلد، وبدلا من أن تكون تجسيدا حقيقيا للشراكة الوطنية في بناء البلد تحولت إلى شراكة في المناصب والمكاسب ألقت بظلالها على المشهد السياسي وسببت تنافرا بين أقطابه.ورغم أن الحكم الديمقراطي يستند إلى قوانين دستورية ومؤسسات مستقلة، تنأى بالقائمين عليها عن ردات الفعل الآنية والعمل المرتجل، إلا أن ذلك لم يمنع من ظهور بوادر لهيمنة حكومية على الهيئات المستقلة مثل هيئة النزاهة ومفوضية الانتخابات والبنك المركزي!

ضعف الحكومة الحالية التي يفترض أن تكون أكثر قوة من سابقاتها- بحكم تراكم الخبرة وتشخيص مكامن الخلل- ليس وليد اللحظة، رغم مرور تسع سنوات على تبني الدولة نظاما سياسيا جديدا، فالطبقة السياسية التي تشكلت بعد سقوط النظام لم تمارس العمل البرلماني من قبل ،إضافة إلى انعدام الحس الوطني لدى معظمهم ،وهم إما طلاب سلطة أو باحثون عن مناصب ينظرون إلى السلطة على أنها غنيمة لايمكن التنازل عنها وهم لايفكرون بمستقبلهم السياسي بقدر تفكيرهم بالامتيازات التي تؤمنها لهم تلك المناصب.

أما البرلمان فقد كان سببا في تعميق الصراعات السياسية بدليل أن التشريعات لاتقر إلا بموافقة المتصارعين سياسيا، فضلا عن النقص الحاد في المنظومة التشريعية وضعف دوره الرقابي سواء في دورتيه الحالية والسابقة. وكانت المحاصصة خروجا على النظام البرلماني التقليدي وخلطا بين السلطات فقد مرر البرلمان مثلا، التشكيلة الحكومية الأخيرة بكل عيوبها ونواقصها وبقيت الكثير من المناصب الحساسة تدار بالوكالة .إضافة إلى كثرة الانشقاقات التي حدثت وتحدث في الكتل الكبيرة وظهور اصطفافات جديدة تشكلت هي الأخرى على أساس المصالح والمنافع المادية وليس على أسس وطنية.

الكتل المشاركة في العملية السياسية تتحمل مسؤولية التشظي الذي تعانيه، وفي مقدمتها الكتلة الحاكمة كونها ارتضت لنفسها قيادة حكومة محملة بالأزمات وعدم قدرتها على حلها، فقد تعاملت مع شركائها في العملية السياسية وفقا لمبدأ الخنادق المتبادلة الذي تحول في ما بعد إلى صراع حتى بين حلفاء الكتلة الحاكمة أنفسهم. الحلول التي طرحت لحل الأزمة الحالية ثلاث، كان أولها سحب الثقة عن الحكومة وتشكيل حكومة أغلبية ،وقد تم طرح هذا الحل بالفعل بعد اللقاء الخماسي في أربيل، أما الحل الثاني فهو أن يقوم رئيس الجمهورية بحل البرلمان وإجراء انتخابات مبكرة .غير أن هذا الحل قد يعيد إنتاج نفس الأزمة. فالتعديلات الأخيرة التي أجرتها الكتل المتنفذة قبيل الانتخابات الأخيرة كرست هيمنة الكتل الكبيرة واستبعدت الكتل الصغيرة من التمثيل البرلماني، آخر الحلول وأكثرها قربا إلى الواقع هي عقد المؤتمر الوطني ومحاولة البحث بنيّة صادقة عن مخرج مناسب من الأزمة الحالية، بأن يضع الفرقاء خلافاتهم جانباً بعيداً عن الشد والجذب في لعبة جر الحبل التي لن يخسرها سوى المتمسكين بحبالها.

خطوات مصر نحو الديمقراطية

□ محمد صادق جراد

دخلت مصر مرحلة جديدة من تاريخها عندما انطلق سباق الرئاسة لينتخب أبناءها بكل حرية أول رئيس مصري منتخب من قبل الشعب في انتخابات ديمقراطية حرة جاءت كحلقة في مسلسل نتائج ثورة الشباب المصري في يناير/كانون الثاني العام الماضي .وتعيش مصر ما بعد الثورة تحديات كثيرة في الملف الاقتصادي والأمني الأمر الذي جعل المواطن المصري يتطلع إلى هذه الانتخابات والى الرئيس القادم كمنقذ ومخلص للبلد يمكنه أن يعالج هذه الملفات وملفات أخرى ينتظر الجميع من الرئيس القادم أن يقدم لها الحلول السريعة ويعبر بمصر إلى بر الأمان ويعود بها إلى دورها الحيوي في المنطقة والعالم .ومن خلال متابعة المشهد المصري ومتابعة استطلاعات الرأي التي قامت بها منظمات ومؤسسات مدنية وصحف عربية يمكننا أن نقرأ المنافسة الشديدة بين الشخصيات المرشحة لمنصب الرئيس ،حيث يرى البعض أنه ليس بالضرورة أن تأتي نتائج الانتخابات الرئاسية كما جاءت الانتخابات البرلمانية ،ونقصد هنا فوز الإسلاميين بالأغلبية حينها ،حيث يرى أصحاب هذا الرأي أن أداء الإسلاميين غير المتزن في المرحلة الراهنة قد أثار بعض ردود الفعل العكسية من جماهيرهم الأمر الذي سيمنح الفرصة لخصومهم (الليبراليين والاشتراكيين والقوميين) في الاستحواذ على المزيد من الأصوات التي فقدها الإسلاميون نتيجة لأدائهم المرتبك في الفترة الأخيرة ..

وبعيداً عن التنافس المشروع بين المرشحين يمكننا القول بأن مصر اليوم تقف على أعتاب الاستحقاق الأهم في المرحلة الراهنة الذي يحتاج من جميع القوى إلى الوقوف في خندق واحد بعيدا عن الصراعات الجانبية التي تحيد بمسيرة الثورة عن أهدافها ومن أجل أن ينجح الجميع في التمهيد لهذا الاستحقاق ،لاسيما ونحن أمام مرحلة انتخاب رئيس للبلاد وأمام عملية نقل السلطة من المجلس الأعلى للقوات المسلحة الذي يدير المرحلة الانتقالية الحرجة منذ تنحي الرئيس المخلوع حسني مبارك .

تحديات كثيرة تقف أمام هذه الممارسة الديمقراطية الجديدة على الشعب العربي في مصر أهمها الأجندات الخارجية التي تتدخل في الشأن المصري بما يتوافق مع توجهات ومصالح تلك الأجندات والأطراف الداعمة لها ،فكما يعرف الجميع أن البعض من دول الخليج يدعم الإخوان المسلمين بدوافع دينية ومذهبية ، أما بعض الدول العربية التي دافعت عن النظام المخلوع فنجدها تدعم المرشحين ممن يمثلون النظام السابق بشكل أو بآخر بينما تسعى أمريكا والدول الغربية وإسرائيل إلى دعم الأطراف التي ترى في فوزها ضماناً لاستمرار العلاقات الإيجابية مع مصرلا سيما إسرائيل التي تربطها بمصر اتفاقية كامب ديفيد الشهيرة .

بغض النظر عن الفائز في سباق الرئاسة في مصر فإننا نعتقد أن المجلس العسكري سيبقى كيانا مؤثرا في المشهد المصري لفترة طويلة إضافة إلى حقيقة مهمة أخرى هي أن الفائز الأول في هذه الممارسة هي الثورة المصرية التي تمكنت من انتزاع حق الاختيار والمشاركة الفعلية في اتخاذ القرار من خلال انتصارها على الدكتاتورية البغيضة وإيصال مصر إلى هذه المرحلة الديمقراطية .